أوضاع الحكم ومؤسساته الخدمية والإدارية فى البحرين قبل عام 1834.

إعداد:

نجوى محمود إبراهيم محمود .

معيدة بقسم التاريخ حديث ومعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس

إشراف :

أ.م.د/ خلف عبد العظيم الميري .

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية البنات

جامعة عين شمس

أ.م.د/ عايدة السيد سليمة .

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر مساعد بكلية البنات

جامعة عين شمس

الملخص

يتناول هذا البحث أوضاع الحكم ومؤسساته الخدمية والإدارية فى البحرين قبل عام 1834 ، فعقب تولى آل خليفة السلطة فى البحرين عام 1783 ونظام الحكم فيها يتميز بالقبلية ، ولكنه يسير بالإختيار داخل الأسرة الحاكمة بخلاف ما هو متعارف عليه فى المجتمعات القبلية التى تتقيد بالوراثة ، واتبع آل خليفة مبدأ المشاركة فى الحكم حيث انقسمت السلطة بين فرعى آل عبد الله الذين اتخذوا من المحرق عاصمة لهم ، وآل سلمان ومركز حكمهم فى المنامة ، ورغم محاولات آل عبد الله العديدة للإنفراد بالحكم فلم يتحقق ذلك إلا عام 1834 .

ونظرا لأهمية البحرين فى منطقة الخليج العربى فقد جذبت انتباه شركة الهند الشرقية البريطانية ، وعمدت إلى تعيين وكيل لها هناك فى عشرينيات القرن التاسع عشر لمراعاة مصالحها الخاصة ، وكان أغلب هؤلاء الوكلاء من الفرس أو الهنود .

أما بالنسبة لأوضاع المؤسسات الخدمية فقد اقتصر التعليم على ما يتناوله الطلاب فى الكتاتيب والمدارس الدينية من علوم تقليدية كالقراءة والكتابة وحفظ القرآن والحساب ، وكانت الأوضاع الصحية سيئة للغاية فلم يكن هناك أية رعاية أو وعى صحى ، أما المؤسسات الإدارية فقد استمدت قرارات المحاكم من الشريعة الاسلامية والعرف القبلى ونادرا ما وجد تناقض بين أحكامهم ، كما اتسم الأمن بقلة عدد الجنود المكلفين بحفظ النظام وعرفوا بالفداوية ، كما كان للوجود البريطانى قوة مماثلة لحمايتهم ، أما النظام المالى فقد اعتمد بشكل رئيسى على الضريبة المفروضة على اللؤلؤ والجمارك ، وكان للوجود الهندى أثراً جلياً فى شئون الإدارة لاسيما المالية نظرا لتمتعهم بالمهارة والخبرة الفنية التى تفتقر إليها العناصر المحلية .

مقدمة

لا يمكن فهم أوضاع الحكم ومؤسساته الإدارية فى البحرين قبل عام 1834م دون الوقوف على أوضاع الحكم فى منطقة الخليج العربى ككل ؛ تلك المنطقة التى ساد فيها النظام القبلى ، حيث كانت القبيلة بمثابة وحدة سياسية صغيرة لها السلطة المركزية وتتمتع بالإستقلال الإقتصادى والإجتماعى ، وقد لقب أغلب حكام إمارات الخليج بلقب شيخ ، ويعنى الأكبر سناً أو منزلة ، وأحيانا حاكم أو أمير ، وينظر للشيخ كالوالد ، أو الزعيم الذى لديه سلطة مطلقة على رعيته ، ولذا وصف هذا النظام بأنه نظاماً أبوياً ، ويعاون الحاكم مجلس القبيلة الذى يضم مستشاريه من أعيان الإمارة أو الشياخة ، وتتبع قرارات هذا الحاكم من الشريعة الإسلامية والعرف القبلي الذى يعد قانوناً للقبيلة ، والشياخة عادة بالوراثة وتعطى للإبن الأكبر ، وينسب أغلب حكام إمارات الخليج إلى العرب الرحل الذين أتوا من صحراء نجد ، ومن ضمن هؤلاء الحكام آل خليفة حكام البحرين . وسنتناول فى هذا البحث محورين أساسيين وهما أوضاع الحكم ثم المؤسسات الخدمية والإدارية.

أولاً : أوضاع الحكم :

ينتسب حكام آل خليفة إلى قبيلة عنزة النجدية التى تتفرع من حلف العتوب[*] ، واستقرت قبائل هذا الحلف فى الكويت ، ثم انفصل عنه آل خليفة واتخذوا من الزبارة[**] قاعدة لحكمهم[1] ، وقد أثار ازدهار هذه

---

[*] جمع عتبى وتعنى الإنتقال من مكان إلى مكان ، وهو حلف يضم أفخاذاً كثيرة تنتمى لعدة قبائل مثل قبيلة عنزة وقبيلة تميم وسليم , وينتمى لقبيلة عنزة آل خليفة وآل صباح والجلاهمة ، ونسبهم إلى قبيلة بنو جميلة . أما بالنسبة لقبيلة تميم وسليم فينتنمى إليها البنعلى بجميع بطونهم وأفخاذهم . عبد الله بن خالد آل خليفة ، على أبا حسين : مكانة البحرين فى التاريخ الإسلامى , ط1, مركز الوثائق التاريخية , مكتبة فخراوى , البحرين , 2005م , ص ص : 342 ، 343 .

[**] مدينة تقع شمال غربى ساحل شبه جزيرة قطر . وسمى المكان بالزبارة لوجود تله صغيرة فيه . ويرجع تأسيسها إلى الشيخ محمد بن خليفة عام 1762 م . عبد الله بن خالد آل خليفة ، على أبا حسين : تاريخ آل خليفة فى البحرين , ط1, مركز الوثائق التاريخية , مكتبة فخراوى , البحرين , 2005 م , ص20.

[1] عبدالله بن خالد آل خليفة ، على أبا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص21 .

البلدة مخاوف نصر آل مذكور[*] حاكم البحرين وبوشهر[**] ، فأخذ يهاجمها مما تسبب فى هزيمته من الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة ، الذى قام بحكم الزبارة . وحينما ذهب أخيه خليفة إلى مكة للحج ، إلا أنه استولى على البحرين سنة 1783 م ، وعقب ذلك توفى أخيه خليفة ؛ وبذا أصبح حاكما على الزبارة والبحرين معا[2] . وبعد أن استتب له الأمر فى البحرين ترك أميراً من قبله عليها ، وعاد إلى الزبارة حيث ظل يدير شئون البلاد حتى وفاته[*] [3] .

ورغم أن الشياخة عادة ما تكون بالوراثة ، إلا أن الأمر اختلف فى البحرين ، فمنذ أن تولى آل خليفة الحكم فيها ونظامها يسير بالإختيار ولكن داخل الأسرة نفسها ، أى أنه غير مقيد بالوراثة[4] ، فليس من المحتم أن تسير من الأب إلى الإبن ، ولكن جرت العادة أن يجتمع أكبر أعضاء الأسرة الخليفية عند موت الحاكم ويختارون من يخلفه من بينهم ، ومن شروط اختيار الحاكم أن يكون أحد أفراد الأسرة الخليفية ، ولا يشترط أن يكون الأقرب نسباً للحاكم السابق أو
أن يكون الأكبر سناً[1] .

تركزت سلطة شيخ البحرين فى جزيرتى المنامة والمحرق[*] ، نظرا لأنهما عاصمتى آل خليفة ، ولأهميتهما كمركزين للتجارة واللؤلؤ ، أما حكم باقى الجزر فيعهد بها الحاكم إلى بعض أفراد أسرته الذين

---

[*] هو شيخ عربى من قبيلة المطاريش التى تنتمى أساساً إلى عُمان ، قام بالقضاء على نفوذ عرب الهولة التى حكمت البحرين قبل آل مذكور فى عام 1755 م ، ومن ثم عهد إليه بحكم البحرين . جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، مج1 ، الإمارات العربية فى عصر التوسع الأول الأوروبى [1507-1840] ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1997 م ، ص 365 .

[**] مدينة فارسية ، تعد أقرب ميناء إلى البحرين . وعبرها استولى الإيرانيون على البحرين لفترات معينة . تشارلز بلجريف : مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقا ، ت : مهدى عبد الله ، ط1 ، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة الريف الثقافية ، بيروت ، 2002 م ، ص 17 .

[2] محمود السيد : الخليج العربى الدول والإمارات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 م ، ص123 ؛ محمد بن خليفة النبهاني : التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، تحقيق : عارف احمد عبد الغنى ، دار نور حوران للدراسات والنشر والترجمة ، دمشق ، 2014 م ، ص 72 .

[*] اختلف المؤرخون حول تاريخ ومكان وفاة الشيخ أحمد بن خليفة ، ففى حين ذكر كلا من عبد الله بن خالد آل خليفة وعلى أبا حسين والنبهانى والزركلى أنه توفى سنة 1794 م ، ذكر محمود السيد أنه توفى 1796 م ، أما مكان وفاته فذكر النبهانى والزركلى فى المنامة بينما ذكر قاسم أنه ظل فى الزبارة حتى وفاته . خير الدين الزركلى : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، جـ1 ، ط5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، مايو 1980 م ، ص 244 ؛ جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج1 ، ص 369 ؛ محمود السيد : المرجع السابق ، ص 123 ؛ عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص 35 ؛ محمد بن خليفة النبهاني : المرجع السابق ، ص 77 .

[3] محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : تاريخ البحرين الحديث (1500-2002) ، ط1 ، مركز الدراسات التاريخية ، مطبعة جامعة البحرين ، البحرين ، 2009 م ، ص ص 136 ، 137 .

[4] محمود السيد : المرجع السابق ، ص 130 .

[1] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، مج 2 ، تطور النفوذ البريطانى فى إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية [1840 – 1914] ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1997 م ، ص 26 .

[*] المنامة هى عاصمة البحرين حاليا . وتقع على الساحل الشمالى من الجزيرة ، وفيها دائرة برق وبريد وجمارك عامة ، وقد تأسست هذه الدوائر بموجب معاهدات مع بريطانيا فى عامى 1880 و1892 م فى عهد الشيخ عيسى بن على ، أما المحرق فهى جزيرة تقع شرقى المنامة ، قيل إن سبب تسميتها بالمحرق هو أن المجوس كانوا يحرقون أمواتهم فى إحدى نواحيها ، وفى غرب المحرق دائرة للمكس البحرى تابعة لمكس المنامة ، ويتبع المحرق خمس قرى : حالة أبى ماهر ، البسيتين ، الدير ، سماهيج ، قلالى . خضير نعمان العبيدى : البحرين من إمارات الخليج العربى ، ط 1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1996 م ، ص ص 80 ، 81 ؛ محمد بن خليفة النبهاني : مرجع سابق ، ص ص 35 – 37.

حملوا لقب شيوخ أيضا ، وقد تمتعوا بنوع من الاستقلال والسلطة اللامركزية ، فلهم حرية التصرف فى عوائد الدخل المتحصل من تلك الجزر[2] .

تبنى آل خليفة مبدأ المشاركة أو الثنائية فى الحكم حيث يقوم الإبن بمساعدة والده ، وفى حالة وفاة الأب يتقاسم الأبناء المسئولية فيما بينهم ، بحيث يشارك أخو الحاكم أخاه فى الحكم ، وقد يشترك ابن العم الأكثر كفاءة وخبرة فى شئون الحكم ، وأحيانا أخرى نجد إشتراك الأحفاد ، وبذلك تتشعب مراكز الحكم وتتفرع بحيث نجد البعيد نسبياً عن الحكم أصبح حاكماً على إحدى القرى[3] .

شارك الشيخ أحمد بن محمد أخاه الشيخ خليفة بن محمد الذى تولى الحكم عام 1772 م بعد وفاة أبيه فى حكم الزبارة ، وقاد الأول حملة إلى البحرين[4] ، ومن ثمَّ تولى الحكم فيها وفى الزبارة بعد وفاة أخيه ، وبمجرد وفاة الشيخ أحمد صار الحكم بالتقاسم أيضا بين بنيه سلمان وعبد الله بن أحمد[5] ، فتولى الأول الحكم (1796 – 1825) فى الزبارة والبحرين عقب وفاة أبيه ، واتخذ من الرفاع[*] مركزاً لحكمه ، بينما اتخذ الثانى من المحرق عاصمة لحكمه ، وحكم من 1796 – 1842 م[1] ، ورغم تمتع كل واحد منهما بالإستقلال الذاتى عن الآخر ، إلا أن عبد الله عاون أخاه فى الحكم خلال الفترة الأولى من حكمه ، وقد نتج عن هذه الإزدواجية فى الحكم تعمق الخلاف والصراعات بين فرعى آل خليفة - آل سلمان وآل عبد الله[2] - وقد استغلت بعض القوى الخارجية هذا التصارع على الحكم داخل البيت الحاكم لفرض سيطرتها على البحرين .

ونظرا لكبر سن سلمان بن أحمد فضل التقاعد فى قرية الرفاع الشرقى بالمنامة ووكل إبنه خليفة فى معظم القضايا الهامة ، وعقب وفاة الشيخ سلمان [*] ، تولى عبد الله الحكم بالمشاركة مع خليفة بن سلمان ،

---

[2] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص ص 53 ، 54 ؛ فؤاد إسحاق الخورى : القبيلة والدولة فى البحرين تطور نظام السلطة وممارستها ، ط1 ، معهد الإنماء العربى ، مكتبة مؤمن ، بيروت ، 1983، ص 81.

[3] محمد غانم الرميحى : قضايا التغيير السياسى والإجتماعى فى البحرين 1929 – 1970 م ، ط 1 ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، مايو 1976 م ، ص 16 ؛ محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل الشيخ على بن خليفة بن سلمان آل خليفة (1230 -1286 هـ / 1814 – 1869 م) ، ط 1 ، مركز الدراسات التاريخية ، مطبعة جامعة البحرين ، مملكة البحرين ، 2010 م ، ص 113 .

[4] عمر بن صالح بن سليمان العمرى : التطور السياسى للبحرين 1215 – 1309 هـ / 1800 - 1992 م ، ط 1 ، مطابع دار الفكر، لبنان ، 1996 م ، ص 64 ؛ محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل ، ص 113.

[5] محمد غانم الرميحى : المرجع السابق ، ص 16؛ جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص 370 ؛ إبراهيم خليل العلاف : الخليج العربى دراسات فى التاريخ والسياسة والتعليم ، ط 1 ، مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، 2007 م ، ص 72 .

[*] عبارة عن إندماج ثلاث قرى حاليا ، وهى : - الرفاع الغربى والشرقى والشمالية . وتقع تلك القرى الثلاث على ربوة فى منتصف جزيرة المنامة . مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، جـ5 ، باراجواى _ البوسنة ، ط3 ، (د . ن) ، لبنان ، 2005 م ، ص ص 94 ، 95 .

[1] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص 370 ؛ عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص ص 91 ، 145 ؛ فائق حمدى طهبوب : العلاقات السياسية للبحرين ما بين 1800-1870 م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، نوفمبر 1974 ، ص 100.

[2] فؤاد إسحاق الخورى : مرجع سابق ، ص 47 .

[*] اختلف المؤرخون حول سنة وفاته فذكر الرميحى أنه توفى عام 1825 م ، والخورى عام 1826 م ، بينما ذكر عبد الله بن خالد وعلى ابا حسين والنبهانى عام 1236 هـ الموافق 1821 م ، وهذا يتنافى مع ما ذكره عبد الله بن خالد آل خليفة نفسه فى بحث له فى مجلة الوثيقة بأن وفاته كانت فى عام 1825 ، كما يتنافى أيضا مع إحدى التقارير التى تثبت تعدد السلطة حتى عام 1823 م بين الأخوين سلمان وعبد الله . محمد غانم الرميحى : مرجع سابق ، ص 16 ؛ فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص 47 ؛ عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص 145 ؛ محمد بن خليفة النبهانى : مرجع سابق ، ص 88 ؛ مجلة الوثيقة : العدد 10 ، السنة 5 ، يناير 1987 ، ص 34 ؛ ج . ج . لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخى ، جـ 3 ، ت : قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، (د .ن) ، قطر ، (د .ت) ، ص 1288 .

الذى تقاضى نصف عوائد إمارة البحرين ، وكان يشارك عمه فى جميع أعمال الحكومة والإدارة ، فاستمر عبد الله يحكم من المحرق كما كان فى السابق ، بينما تولى خليفة وأخوته أمور قصبة الرفاع أى إستقلا بجزيرة المنامة[3].

ورغم ما قيل من محاولات الشيخ عبد الله الإنفراد بالحكم ، واتباعه فى سبيل تحقيق ذلك سياسة استبدادية مما أدى إلى سوء العلاقة بينه وبين أتباعه[4] ، إلا أنه لم يخرج عما اعتاد عليه نظام الحكم فى البحرين وهو مبدأ الثنائية ، فقد استمر أبناء الشيخ سلمان يحكمون مناطقهم ، بل وكان أحدهم وهو خليفة بن سلمان يتقاضى نصف عوائد الإمارة ، وشارك عمه فى الحكم وقاد معه الكثير من الحملات أثناء المخاطر التى تعرضت لها البحرين من القوى الداخلية والخارجية. ولم تتحقق محاولات الشيخ عبد الله فى الإنفراد بالحكم إلا عقب وفاة خليفة بن سلمان عام 1834.

تعتبر البحرين من أولى الأماكن التى جذبت إنتباه ممثلى شركة الهند الشرقية الإنجليزية فى الخليج ، واقترح إتخاذها أكثر من مرة كقاعدة لتجارة هذه الشركة، ولذا قامت حكومة بومباى(*) بتعيين وكيل لها فى البحرين فى عشرينيات القرن 19 م ، وكان هذا الوكيل المحلى أحد أعمدة النظام لما له من دور فى معاونة الحاكم ، كما أنه كان بمثابة عين الإستعمار فى المنطقة ، فهو حلقة الوصل بين مكتب المقيم البريطانى وبين الشيوخ ، ويقوم بإرسال التقارير إلى المقيم السياسى فى بوشهر بانتظام ، ويطرح الحلول فى حالة فرض الغرامات على الشيوخ ، كما كان يحضر مجلس الصلح بين الشيوخ[1] ، وإذا قصر هذا الوكيل فى وظائفه يقوم المقيم بتحذيره مثلما حدث فى سنة 1827 م ، عندما خلت تقاريره من تفصيلات عن نشاط القرصنة فى الخليج[2] .

ويلاحظ أن أغلب الوكلاء كانوا هنوداً أو فرساً[3] ، ونظراً للصلاحيات الواسعة التى تمتع بها هؤلاء الوكلاء ، أصبح الواحد منهم كالملك غير المتوج فى الدولة ، ويخطب وده الشيوخ عن طريق تقديم الهدايا الثمينة ، ولما كان هذا المنصب مصدراً للثراء ، لذا أسرع الكثير من الأهالى بعرض خدماتهم على المقيم للعمل كوكلاء بدون أجر[4] .

ثانياً : المؤسسات الخدمية والإدارية :

أما بالنسبة لأوضاع الإدارة والمؤسسات الخدمية قبل عام 1834 م ، كالتعليم والصحة ، والمؤسسات الإدارية كالقضاء والشرطة ، والنظام المالى ، فنجد أن آل خليفة لعبوا دوراً هاما فى وضع اللبنات الأولى للنهوض بهذه المؤسسات الحكومية .

---

[3] فائق حمدى طهبوب : المرجع السابق ، ص 100 ؛ فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص 47 ؛ عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص 145 ؛ محمد احمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل ، ص ص 55 ، 113 ؛ محمد بن خليفة النبهانى : المرجع السابق، ص 88 .

[4] فائق حمدى طهبوب : المرجع السابق ، ص 100 ؛ محمد غانم الرميحى : المرجع السابق ، ص 16 ؛ إبراهيم خليل العلاف : مرجع سابق ، ص 72 .

(*) اختصت حكومة بومباى بمنطقة الخليج العربى والبحر الأحمر، حينما تم تقسيم إدارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى ثلاث مراكز رئيسة وهى بومباى ، ومدراس والبنغال . جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 1 ، ص ص 20 ، 21 .

[1] عبد القوى فهمى : الوكالات السياسة البريطانية فى إمارات الخليج العربية 1820 – 1920 م ، بحث ضمن ندوة " مكانة الخليج العربى فى الفترة ما بين 1820 – 1920 م " ، التى تنظمها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية (قسم تاريخ وآثار) والتى عقدت فى الفترة من 14 : 15 ديسمبر 1997 م ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبى ، 1997 م ، ص ص 37 ، 38 ؛ عمر بن صالح العمرى : مرجع سابق ، ص ص 135 ، 136 .

[2] عبد القوى فهمى : المرجع نفسه والصفحة .

[3] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 1 ، ص 29 .

[4] عمر بن صالح العمرى : مرجع سابق ، ص 136 .

تجدر الإشارة إلى عدم توفر معلومات وثيقة عن شكل الإدارة فى البحرين قبل مجئ آل خليفة ، فالمعلوم أنها كانت تابعة لإيران يحكمها مباشرة آل مذكور ، وكانت هذه القبيلة تجمع الضرائب والأعشار ، وتدفع قسما منها إلى السلطات الإيرانية ، ورغم زوال السيادة الفارسية على البحرين عقب سيطرة آل خليفة عليها ، فقد استمر الشيخ أحمد بن خليفة فى دفع الأموال لفارس اتقاء لخطرهم[5]. و يذكر أن البحرين كانت تتكون آنذاك من 300 قرية و30 مدينة[*] ، يحكمها 330 قاضٍ ، ومن خلال المسح الشامل لملكية الأرض فى البحرين تبين أنها تتكون من 52 قرية ، تؤلف 73 وحدة سكنية[6] .

وقد دخل التعليم البحرين فى القرن التاسع عشر من خلال الكتاتيب، والمدارس الدينية وكان التعليم وقفا على الملا أو المطوع ، وهو المعلم الذى يقوم بتحفيظ الأطفال القرآن الكريم ، وتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب ولم يقتصر التعليم على الأولاد فقط ؛ حيث قامت بعض النسوة بتعليم البنات. وكانت بداية نشأة الكتاتيب فى المساجد والحوانيت وبعض منازل المطوعة[1] .

وما لبث أن تقدم التعليم نتيجة العامل الدينى ومتطلبات المجتمع للقراء والكتاب والمحاسبين ، والأهم من ذلك أن الخدمات التعليمية كانت من اختصاص الأفراد والجماعات وليست من إختصاص الدولة[2] ؛ فقد كان الإنفاق على التعليم من باب الصدقة والإحسان لا من باب الحقوق [3]، ولذا ساهمت الكثير من الأسر فى إنشاء المدارس ، وبرزت شخصيات متفوقة فى دراسة الرياضيات والفلك والمحاسبة نظراً لاحتياج الدولة لمن له دراية بشئون التجارة وعبور البحار .

تأثر التعليم بالفكر القبلى , فالنسب الرفيع هو الذى يؤهل الإنسان إلى مراكز المسؤلية والسلطة ، فلم يحصل الطلاب من ذوى النسب المتواضع إلا على القدر الذى يؤهلهم لوظيفة كاتب , وبمرور الزمن تم ربط مؤسسات التعليم بما تستلزمه مؤسسات الحكومة والإدارة[4] . وهكذا اقتصرت السياسة التعليمية على مكافحة الأمية وتخريج الموظفين للإدارة .

أما بالنسبة للأوضاع الصحية ، فقد عاش سكان البحرين حالة صحية متأخرة نتيجة سوء مناخها ، الذى جعلها أكثر عرضةً من غيرها من المدن المطلة على الساحلين العربى والفارسى للخليج للأمراض ، خاصة مرض الكوليرا[5] ، لذا عُدت البحرين أكثر الإمارات فقداناً للوعى الصحى بعد مسقط وقشم وباسيدو ،

---

[5] حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ط 5 ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ،القاهرة ، 1967 م ، ص 90 ؛ فؤاد إسحاق الخورى : مرجع سابق ، ص ص 47 - 49 ؛ جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 1 ، ص ص 366 ، 367 .

[*] ذكر النبهانى أن البحرين تألفت فى السابق من 331 قرية و 36 بلدة ، وفيما بعد لم يتبق منها سوى ثمانى مدن تتبعها بعض من القرى ، والمدن هى : المنامة والمحرق والرفاع وسترة وجد حفص والبلاد القديم والبديع والحد. محمد بن خليفة النبهانى : مرجع سابق ، ص 35 .

[6] فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص ص 48 ، 49 .

[1] منصور محمد سرحان : واقع الحركة الفكرية فى البحرين 1940 – 1990 م ، ط 1 ، مكتبة فخراوى ، المنامة ، 1993 م ، ص 113 ؛ خالد بن محمد القاسمى ، وجيه جميل البعينى : موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية (4) ، البحرين التاريخ والحاضر والمستقبل ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 1999 م ، ص 120 ؛ إبراهيم العلاف : مرجع سابق ، ص 213 .

[2] إبراهيم العلاف : المرجع نفسه ، ص ص 213 ، 214 .

[3] فؤاد إسحاق الخورى : مرجع سابق ، ص 80 .

[4] إبراهيم العلاف : المرجع السابق ، ص ص 213 - 218 .

[5] ج . ج لوريمر : دليل الخليج ، القسم الجغرافى ، جـ1 ، ت : قسم الترجمة الثقافى لحاكم قطر ، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1969 م ، ص 333 ؛ محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل ، ص 69 ؛ الموسوعة العربية : مج 4 ، أنطستينوس – البرهان الرياضى ، ط 1 ، هيئة الموسوعة العربية ، دمشق ، 2001 ، ص ص 733 ، 734 .

ومما يؤكد ذلك مرض الطاعون الذى تعرضت له البلاد فى عامى 1820 – 1821 م وسمى الضرب الأول[6] . والذى عجزت الحكومة عن مواجهته ، لذا مات الكثير لعدم توفر الرعاية المطلوبة .

أما عن القضاء فقد سار فى البحرين وفقا للشريعة الإسلامية والعرف القبلى ، وكانت القضايا المهمة يفصل فيها الحاكم أو شيخ القضاة[7] ، وكان تدخل الحاكم بصورة طوعية وليست جبرية حينما تعجز المجالس عن حل قضية ما كالجرائم المدنية[8] ، وقد يحيلها لشيخ القضاة عدا الجرائم المتعلقة بصفقات تجارية أو صيد اللؤلؤ[9] . أما فى القضايا العادية فيتم الفصل فيها طبقاً للمذهب الذى ينتمى إليه طرفى النزاع[*] ، فإذا كانا من السنة فيحتكمان عند شيخ المحرق السنى ، أما إذا كانا من الشيعة فيلجاون إلى شيخ المنامة الشيعى[1] .

عالجت هذه المحاكم الدينية بفرعيها قضايا الأحوال الشخصية ، ونادرا ما وجد تناقض بين أحكامها والأعراف القبلية وإذا فرض حدوث ذلك ففى هذه الحالة يقوى العرف على الشريعة[2] . وهنا يتضح مدى تأثر القضاء وأحكامه بالعرف القبلى ، بحيث يأخذ به فى حالة وجود تناقض بينه وبين الأحكام الشرعية ، مما يؤكد بأن العرف القبلى هو قانون القبيلة غير المكتوب . والجدير بالذكر أن شيوخ البحرين استمروا فى إدارة الأحكام رغم خضوعهم فى عام 1810 م للنفوذ السعودى الذى اكتفى بتحصيل الجزية[3] . وفى المجمل لم يكن هناك قانونا للبحرين فى هذه الفترة ينظم المحاكم والأمن ، إذ لم تعرف على ما يبدو وجود المحاكم بمختلف أنواعها .

أما الأمن فقد تمثل فى القوة المكلفة من عدد قليل من الأفراد لحفظ الأمن وتنفيذ الأحكام ، وعرفوا بفداوية[*] الشيخ ، ويتبع هذه القوة بعض النواطير أى الحراس ورئيسهم أمير السوق ، وهم المكلفون بحراسة السوق وتأمينه ، وكانوا جاهزين بالسلاح متى تلقوا أوامر الأمير لتنفيذها . وكان أغلب عناصر الفداوية من العرب السنة وأحيانا من العبيد الأفارقة . وفى عام 1820 كان يملك الشيخ سلمان بن أحمد فى الرفاع 200 رجل لحراسته[4] .

وبجانب هذه القوة وجدت أيضا قوة مماثلة تقوم بنفس دور الأولى ، ولكنها تتبع المقيم البريطانى ويرأسها ضابط بريطانى يسمى الليفى Levy [5] . مما يعنى أن الوجود البريطانى فى البحرين أوجد لنفسه قوة تدافع عنه ، وتقمع أية حركة وطنية ، وذلك قبل فرض الحماية البريطانية عليها ، وهذا من أساليب الإستعمار البريطانى لفرض سيطرتها على المنطقة ، كما يوضح أيضا مدى حجم وقوة هذا الوجود .

---

[6] عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص 289 .

[7] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص 55 .

[8] فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص 60 .

[9] ج . ج لوريمر : دليل الخليج ، القسم الجغرافى ، جـ1 ، ص 355 .

[*] يوجد فى البحرين ثلاث مذاهب وهى : السنة المدنيون ويتبعون المذهب الشافعى ، والسنة القبليون ويتبعون المذهب المالكى ، والمذهب الأخير الجعفرى ويتبعه الشيعة عربا وفرسا . للمزيد من التفاصيل انظر : فؤاد إسحاق الخورى : مرجع سابق ، ص 107 .

[1] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص 55 .

[2] فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص ص 17 ، 18 ، 126 .

[3] حافظ وهبه : مرجع سابق ، ص 98 .

[*] يقصد بالفداوى الجندى المتدرب تدريبا خاصا ، ويتسم بروح التضحية والفداء ، وهم الحرس الخاص . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : من تاريخ شبه الجزيرة العربية فى العصر الحديث ، محمد على وشبه الجزيرة العربية 1234-1256 هـ / 1819-1840 م ، جـ 2 ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 1986 م ، ص 318.

[4] فؤاد إسحاق الخورى : المرجع السابق ، ص 77 ؛ جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص 54 ؛ عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص ص 134 ، 135 ، 268 .

[5] مجلة الكويت : مج 2 ، جـ 10 ، 1902 م ، ص 375 .

أما عن النظام المالى فى البحرين فمنذ دخول آل خليفة وطوال القرن التاسع عشر ، اعتمدت موارد الدخل على الضريبة المفروضة على الغوص أى صيد اللؤلؤ والجمارك[6] ، حيث لعب الغوص دوراً كبيراً فى استقرار آل خليفة السياسى فى البحرين[7] ، خاصة صيد اللؤلؤ الذى يعُد من أكبر موارد الدخل لديهم[1] ، وقد قدر قيمة ما يستخرج سنوياً من اللؤلؤ ما يقرب من 30 مليون روبية هندية [*] عام 1790 يخصص منها ما يقرب من مليون روبية لسداد قيمة واردات البحرين السنوية [2] ، وما لبث ان تزايد إيراد اللؤلؤ عام 1824 إلى حوالى 320 ألف جنية إسترلينى[*] ، حتى وصل إلى 400 ألف جنية إسترلينى فى عام 1830 . والجدير بالذكر أن أغلب إيرادات الغوص كانت تعود إما للشيوخ أو أصحاب السفن[3] كما فرض آل خليفة على كل قارب يدخل بلادهم ضريبة قدرها تومانين[*] ، هذا بالإضافة إلى الغرامات التى يوقعونها على القوارب التى تدخل دون تصريح مسبق[4] .

أما بالنسبة للجمارك فبدأ العمل بنظام العوائد عام 1800 م ، وكان شيخ البحرين هو الذى يشرف عليه[5] ، وفى عام 1826 م بدأت البحرين بفرض ضريبة جمركية على وارداتها التجارية قدرت بـ 5% على المنتجات الهندية ومعظم السلع القادمة من الساحل الفارسى والبصرة ومسقط ، وقد تخلت عن هذه الضريبة مع حلول عام 1831 م[6] .

كان للوجود الهندى أثراً واضحاً على إدارة نظام الجمارك بحكم الوجود البريطانى فى الهند والبحرين على السواء ، ولعدم وجود رجال كفء لتولى المناصب الإدارية ، وبسبب إقتصار المؤهلات الوظيفية العليا

---

[6] محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل ، ص 97 .

[7] عمر بن صالح العمرى : مرجع سابق ، ص 49 .

[1] جون . ب . كيلى : بريطانيا والخليج 1795 – 1870 م ، جـ 1 ، ت : محمد امين عبد الله ، وزارة التراث القومى والثقافة ، سلطنة عمان ، 1979 م ، ص 52 .

[*] وحدة العملة في الهند ، وكانت هى العملة المتداولة فى إمارات الخليج حتى أصدرت حكومة الهند الروبية الخليجية المعروفة أيضا باسم روبية الخليج العربي بين عامي 1959 – 1966 م ، وفيما بعد توقف العمل بها فى البحرين حينما طرح الدينار البحرينى . أنظر :
https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AE%D8%A7%D8%B5:%D8%A8%D8%AD%D8%AB&profile=default&fulltext=Search&search=%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A9&searchToken=cs6ucvm8ho4nhs88syoofzfg

[2] محمد بن خليفة النبهانى : مرجع سابق ، ص ص 10 ، 11 ؛ ج . ج لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخى ، جـ 3 ، ص 1274 .

[*] يعادل الجنية الإسترلينى 10 روبيات . جون . ب . كيلى : المرجع السابق ، ص 52 .

[3] جون . ب . كيلى : المرجع نفسه ، ص ص 52 ، 53 ؛ أمل إبراهيم الزيانى : البحرين بين الإستقلال السياسى والإنطلاق الدولى ، طبعة مزيدة ومنقحة ، القاهرة ، 1994 م ، ص 18 ؛ صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة وحتى أزمة 1990 – 1991 م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1992 م ، ص 256 ؛ صبرى فالح الحمدى : أضواء على تاريخ البحرين الحديث ، ط 1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2007 م ، ص ص 144 ، 155 .

[*] التومان هى العملة المتداولة فى البحرين . عبد الله بن خالد آل خليفة ، على ابا حسين : تاريخ آل خليفة ، ص 103 .

[4] جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج ، مج 2 ، ص ص 46 ، 47 .

[5] ج . ج . لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخى ، جـ 3 ، ص 1397 ؛ نورة محمد القاسمى : الوجود الهندى فى الخليج العربى 1820 - 1947 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 1984 م ، ص ص 125 ، 126 ؛ محمود السيد : مرجع سابق ، ص 129 .

[6] محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : القائد المقاتل ، ص 97.

على أولى القربى ومناصروهم من الطبقة العليا ؛ بغض النظر على تمتع هؤلاء بالمهارة الفنية ، لذا تركز الإعتماد على التجار الهنود فى شئون الإدارة عامة والمالية خاصة[7] .

وقد نتج عن انتشار ظاهرة عدم المساواة بين جميع فئات المجتمع داخل المؤسسات الحكومية سواء فى التعليم أو فى الوظائف إلى حدوث عجز فى هيكلة النظام الإدارى ، واعتماده على عناصر أجنبية خاصة الهنود بدلاً من الإستعانة بالعنصر المحلى ؛ الأمر الذى هيأ الظروف لفرض السيطرة الأجنبية عليها ، ومما زاد الأمور تعقيداً الصراعات الداخلية التى تعرضت لها البحرين خاصة داخل البيت الحاكم .

المصادر والمراجع

أولاً : المذكرات :

- تشارلز بلجريف : مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقا ، ت : مهدى عبد الله ، ط1 ، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة الريف الثقافية ، بيروت ، 2002 م .

ثانياً : الرسائل العلمية :

- فائق حمدى طهبوب : العلاقات السياسية للبحرين ما بين 1800-1870 م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، نوفمبر 1974.
- نورة محمد القاسمى : الوجود الهندى فى الخليج العربى 1820 - 1947 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 1984 .

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة :

- إبراهيم خليل العلاف : الخليج العربى دراسات فى التاريخ والسياسة والتعليم ، ط 1 ، مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، 2007 .
- أمل إبراهيم الزيانى : البحرين بين الإستقلال السياسى والإنطلاق الدولى ، طبعة مزيدة ومنقحة ، القاهرة ، 1994 م .
- ج . ج لوريمر : دليل الخليج ، القسم الجغرافى ، جـ1 ، ت : قسم الترجمة الثقافى لحاكم قطر ، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1969 م .
- ـــــــــــ : دليل الخليج ، القسم التاريخى ، جـ 3 ، ت : قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، (د .ن) ، قطر ، (د .ت) .

[7] نورة محمد القاسمى : مرجع سابق ، ص 120.

- جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، مج1 ، الإمارات العربية فى عصر التوسع الأول الأوروبى [1507-1840] ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1997 .
- ـــــــــــــ : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، مج 2 ، تطور النفوذ البريطانى فى إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية [1840 – 1914] ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1997 .
- جون . ب . كيلى : بريطانيا والخليج 1795 – 1870 م ، جـ 1 ، ت : محمد امين عبد الله ، وزارة التراث القومى والثقافة ، سلطنة عمان ، 1979 م .
- حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ط 5 ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ،القاهرة ، 1967 م .
- خالد بن محمد القاسمى ، وجيه جميل البعينى : موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية (4) ، البحرين التاريخ والحاضر والمستقبل ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 1999 م .
- خضير نعمان العبيدى : البحرين من إمارات الخليج العربى ، ط 1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1996 .
- خير الدين الزركلى : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، جـ1 ، ط5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، مايو 1980 .
- صبرى فالح الحمدى : أضواء على تاريخ البحرين الحديث ، ط 1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2007 م .
- صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة وحتى أزمة 1990 – 1991 م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1992 .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : من تاريخ شبه الجزيرة العربية فى العصر الحديث ، محمد على وشبه الجزيرة العربية 1234-1256 هـ / 1819-1840 م ، جـ 2 ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 1986 .
- عبد القوى فهمى : الوكالات السياسة البريطانية فى إمارات الخليج العربية 1820 – 1920 م ، بحث ضمن ندوة " مكانة الخليج العربى فى الفترة ما بين 1820 – 1920 م " ، التى تنظمها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية (قسم تاريخ وآثار) والتى عقدت فى الفترة من 14 : 15 ديسمبر 1997 م ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبى ، 1997 م .
- عبد الله بن خالد آل خليفة ، على أبا حسين : مكانة البحرين فى التاريخ الإسلامى , ط1, مركز الوثائق التاريخية , مكتبة فخراوى , البحرين , 2005م
- ـــــــــــــــــــــــــــ : تاريخ آل خليفة فى البحرين , ط1, مركز الوثائق التاريخية , مكتبة فخراوى , البحرين , 2005 م .
- عمر بن صالح بن سليمان العمرى : التطور السياسى للبحرين 1215 – 1309 هـ / 1800 - 1992 م ، ط 1 ، مطابع دار الفكر، لبنان ، 1996 م .
- فؤاد إسحاق الخورى : القبيلة والدولة فى البحرين تطور نظام السلطة وممارستها ، ط1 ، معهد الإنماء العربى ، مكتبة مؤمن ، بيروت ، 1983 .
- محمد أحمد عبد الله ، بشير زين العابدين : تاريخ البحرين الحديث (1500-2002) ، ط1 ، مركز الدراسات التاريخية ، مطبعة جامعة البحرين ، البحرين ، 2009 .

- ـــ : القائد المقاتل الشيخ على بن خليفة بن سلمان آل خليفة (1230 -1286 هـ / 1814 – 1869 م) ، ط 1 ، مركز الدراسات التاريخية ، مطبعة جامعة البحرين ، مملكة البحرين ، 2010 .
- محمد بن خليفة النبهاني : التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، تحقيق : عارف احمد عبد الغنى ، دار نور حوران للدراسات والنشر والترجمة ، دمشق ، 2014 م .
- محمد غانم الرميحى : قضايا التغيير السياسى والإجتماعى فى البحرين 1929 – 1970 م ، ط 1 ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، مايو 1976 .
- محمود السيد : الخليج العربى الدول والإمارات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 .
- مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، جـ5 ، باراجواى _ البوسنة ، ط3 ، (د . ن) ، لبنان ، 2005 م .
- منصور محمد سرحان : واقع الحركة الفكرية فى البحرين 1940 – 1990 م ، ط 1 ، مكتبة فخراوى ، المنامة ، 1993 م .

رابعاً : الدوريات :

- مجلة الكويت : 1902 .
- مجلة الوثيقة : العدد 10 ، يناير 1987 .

خامساً : الموسوعات :

- الموسوعة العربية : مج 4 ، أنطستينوس – البرهان الرياضى ، ط 1 ، هيئة الموسوعة العربية ، دمشق ، 2001 .

Abstract

This research deals with governance and its service and administrative institutions in Bahrain before 1834. After Al-Khalifa took power in Bahrain in 1783, the system of government is tribal, but it is chosen within the ruling family, unlike what is customary in tribal societies that adhere to heredity. The principle of participation in government, where power was divided between the two branches of Abdullah, who took from Muharraq as their capital, Salman's family and the center of their rule in Manama, and despite the attempts of the numerous Abdullah family to monopolize the rule, this was achieved only in 1834.

Due to the importance of Bahrain in the Arabian Gulf region, it attracted the attention of the British East India Company and appointed an agent there in the twenties 19th century to take account of its own interests. Most of these agents were Persians or Indians.

As for the conditions of the service institutions, the education was limited to what the students in the religious schools and schools of traditional sciences such as reading, writing and memorizing the Koran and the account, and the health conditions were very poor there was no care or health awareness, the administrative institutions have derived the decisions of the courts of Islamic law and custom The security situation was characterized by a small number of soldiers assigned to the regime and known as Fadawi. The British presence had a similar strength to protect them. The financial system relied mainly on the taxes imposed on pearls and customs. , And the presence of India has a clear impact in the affairs of management, especially financial because of their skill and technical expertise lacking by the local elements.